

Distr.
GENERAL

S/1998/347
27 April 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من ممثل العراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق المؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمتضمنة ملاحظات العراق حول الملحق الذي أعده نائب رئيس اللجنة الخاصة والمرفق بتقرير الفريق الخاص المنشأ لدخول المواقع الرئاسية العراقية (الوثيقة S/1998/326).

سأغدو ممتناً لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل موجهة إلى الأمين العام
من نائب رئيس وزراء العراق

اطلعنا على التقرير المؤرخ في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الذي قدمته إلى رئيس مجلس الأمن عن عمل المجموعة الخاصة التي قامت بزيارة المواقع الرئاسية تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وبهذه المناسبة أود أن أستذكر بأن توقيع مذكرة التفاهم جاء استجابة لرأي عام دولي في التوصل إلى حل سياسي لأزمة افتعلت بشأن الوصول إلى المواقع الرئاسية على أساس الادعاءات التي أطلقتها أمريكا وبريطانيا والمسؤولون في اللجنة الخاصة بأنها تحتوي على مراكز لإنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ومعداتها ومكوناتها، وقد نصت المذكرة في الفقرة الرابعة على نظام خاص للتحقق من هذه المزاعم بواسطة مجموعة خاصة من الخبراء والدبلوماسيين يرأسها ممثل عن الأمين العام أنشئت لهذا الغرض تتولى الدخول الأولي واللاحق للمواقع الرئاسية وفق إجراءات خاصة، ولقد توخت المذكرة من نص الفقرة .. الثالثة تحقيق التوازن بين متطلبات عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة وشواغل العراق المشروعة حول أمنه وسيادته وكرامته من جهة أخرى مما يشكل التزامات متقابلة على الطرفين. إن هذا المفهوم من وجهة نظرنا هو الذي يجدر أن يحكم مضمون التقرير الذي قدمتموه، ومن هذه الزاوية أود أن أبين ملاحظتنا حول الجزء الذي أعده نائب رئيس اللجنة الخاصة في التقرير:

(١) إننا نلاحظ بأن النقطة المركزية التي يمكن استنتاجها من مضمون تقرير نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة السيد تشارلز دولفير الوارد في الملحق (ج) بعنوان "الدخول الأولي للمواقع الرئاسية - تقرير موجز لرئيس الفريق" هي أن التقرير لا يعترف على الإطلاق بالطبيعة الخاصة للمواقع الرئاسية والنظام الخاص الذي نص عليه في مذكرة التفاهم لتنظيم الدخول الأولي واللاحق لها، وتوضح هذه النقطة المركزية من جملة الفقرات التي تضمنها التقرير وهو لا ينسجم مع أحكام مذكرة التفاهم والإجراءات التي وضعت لتطبيقها.

لقد وصف تقرير نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المهمة الموكلة إلى المجموعة الخاصة في الفقرة الأولى وكأنها مهمة اعتيادية من مهام اللجنة الخاصة حيث نص على كونها مهمة لفريق (UNSCOM 243) وجاء وصف العمل في فقرات عديدة من التقرير على أساس أنه (تفتيش اعتيادي) دون الاكتراث بما نص عليه في قواعد الإجراءات التي وضعت لعمل المجموعة الخاصة، وتبرز، في هذا الصدد، نقطة جوهرية للغاية، فبدلاً من الالتزام بمفهوم "الدخول الأولي واللاحق" للمواقع الرئاسية كما نصت عليه الفقرة (٤) من مذكرة التفاهم، وصف التقرير المهمة بكونها "محدودة" وبأن فائدتها تنحصر حسب نص التقرير في جوانب ثلاثة هي: أولاً، تكوين قاعدة معلومات تمكن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية من القيام

"بتفتيشات مركزة تدعم مهام المراقبة المستقبلية وكذلك البحث عن مواد محظورة والوثائق المتعلقة بها"، وثانياً، إتاحة الفرصة للمفتشين من خلال هذه الزيارة للحصول على فهم أكبر لطبيعة المنشآت في المواقع مما يساعد على تبديد الشكوك. وأخيراً، تكوين سوابق تخص الوصول إلى المواقع واستخدام أساليب التفتيش الاعتيادية للجنة الخاصة والوكالة الدولية، (الفقرة ١٠ من التقرير)، إن هذا المفهوم مغاير تماماً لنص مذكرة التفاهم وروحها والخلفية السياسية المباشرة التي أدت إلى توقيعها وهو غير مقبول إطلاقاً من جانب العراق.

(٢) إن تقرير نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة جاء خالياً من أي استنتاج بشأن المزاعم التي أطلقت حول المواقع الرئاسية، وذلك على خلاف تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أوضحت في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٩ نيسان/أبريل بأن المهام التي مورست في المواقع الرئاسية الثمانية "كشفت عدم وجود مؤشرات فورية (Immediate Indications) عن وجود مواد أو معدات محظورة أو أنشطة محظورة تتعلق بصلاحيات الوكالة طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة". كما أن الوكالة ذكرت بأن خبراءها عملوا بصفاتهم جزءاً من المجموعة الخاصة وليس بصفاتهم طرفاً مستقلاً عنها. إن خبراء اللجنة الخاصة والوكالة الدولية أخذوا عينات ونماذج من التربة والمياه والهواء والنباتات في المواقع الرئاسية بهدف تحليلها وتقديم النتائج حولها، ومن المطلوب فوراً تقديم نتائج هذه الاختبارات إلى مجلس الأمن لكي يتعرف المجلس والمجتمع الدولي على الحقائق .. وعلى درجة الكذب الذي مورس حول هذه المواقع والذي شاركت فيه اللجنة الخاصة.

إن عدم تقديم نتائج الاختبارات ونتائج المشاهدة العينية التي قام بها الخبراء والدبلوماسيون لعبة يقصد منها تحويل الأنظار عن القضية الأساسية التي من أجلها افتعلت الأزمة وطمس الحقائق الدامغة التي ظهرت أثناء الزيارة والتي أكدت خلو هذه المواقع من أي شيء ذي صلة بمهام اللجنة الخاصة وقرارات مجلس الأمن كما يقصد به تغطية الأكاذيب التي أطلقتها اللجنة الخاصة نفسها والدول المعروفة وإبقاء الأمر غامضاً ومعلّناً.

(٣) إن النقطة الجوهرية الأخرى التي تثير القلق في تقرير نائب الرئيس التنفيذي هي أنه ينظر إلى حق الوصول ليس بصفته حقاً ضمن إطار "دخول أولي ولاحق" للمواقع الرئاسية مع الأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الخاصة لها كما نصت عليه مذكرة التفاهم (الفقرتان ٣ و ٤/ب) وإنما باعتباره حقاً مطلقاً مجرداً من هذه الاعتبارات مما يتنافى تماماً مع الأحكام التي وردت في مذكرة التفاهم والتوازن الذي ورد في تلك الأحكام والخلفية السياسية التي أدت إلى الاتفاق حولها.

(٤) إن تقرير نائب الرئيس التنفيذي يورد جملة من الاتهامات والانتقادات للجانب العراقي أثناء قيام المجموعة الخاصة بمهمتها، رغم أنه يشير في الفقرة الثالثة إلى أن التعاون كان مرضياً:

(أ) فني الفقرة (١١) يشير التقرير إلى أن المهمة لم تكن التحقق من وجود المواد المحظورة، وبعين الوقت تؤكد الفقرة ذاتها عدم العثور على مثل هذه المواد، وعلمًا بأن التقرير يشير في الفقرة (١٠) إلى أن أساليب التفتيش المتبعة من قبل اللجنة الخاصة تم اتباعها في تنفيذ المهمة، إن هذا يمثل تناقضا ملموسا.

(ب) ومن جملة الاتهامات التي أوردها أن المواقع الرئاسية تم اخلاؤها بشكل عام وأن في كل موقع خارج بغداد لم يكن هناك وثائق أو حاسبات. إن هذا التشكيك لا يلتفت إلى حقيقة أن سبعة من هذه المواقع هي دور لضيافة الدولة ولا إلى تعريف الأبنية في المواقع الرئاسية المرفق بمذكرة التفاهم، وأن الموقع الرئاسي الوحيد الذي يضم دوائر للدولة لم يكن خاليا من الوثائق والحاسبات التي دقت نماذج منها كما تنص عليه الفقرة (٨) من التقرير رغم أن هذا التصرف لا ينسجم تماما مع روح مذكرة التفاهم. إن إخلاء المواقع من الأثاث تم تحسبا من تنفيذ التهديد بالقيام بعمل عسكري ضد هذه المواقع وإن ذلك تم خلال الأزمة وإن ممثلكم السيد ديمستورا قد اطلع على ذلك، كما أن الدبلوماسيين والصحفيين الذين زاروا المواقع قبل التوصل إلى توقيع مذكرة التفاهم قد لاحظوا ذلك. وإن مثل هذا الإخلاء يحصل في مواقع ومبان عديدة تابعة للدولة في مثل هذه الظروف.

(ج) أما فيما يخص إبطاء العمل نتيجة كثرة المرافقين العراقيين فجدير بالذكر أن هؤلاء المرافقين يمثلون الخبراء العراقيين الذي يشكلون نظراء لخبراء المجموعة الخاصة والعاملين في المواقع الذين كان وجودهم مطلوبا للإجابة على الاستفسارات وتسهيل الوصول إلى مرافق الموقع كافة وعاملين آخرين لتوفير الحماية والتسهيلات المطلوبة من العراق.

(د) وبالنسبة إلى القيود الزمنية للقيام بالمهمة فإن المجموعة الخاصة هي التي حددت المدة المذكورة في الوقت الذي كان فيه العراق يؤكد في كل البيانات والمراسلات السابقة ضرورة أن تقوم المجموعة الخاصة في الزيارة الأولى بعملها خلال الفترة التي تتطلبها المهمة لكي تتمكن من القيام بعمل ذي طبيعة شاملة ويوصل إلى الحقيقة حول طبيعة هذه المواقع. ومع أن المجموعة الخاصة هي التي حددت الزمن لدخولها فإنها قد تمكنت خلال فترة الزيارة من زيارة كل المواقع، وكل ما فيها من مبان ومنشآت بل حتى كل الغرف وكل نقاط الحراسة في دور الضيافة.

إن ما قيل عن اختصار الزيارة الأولى بوقت محدود يقصد منه إعطاء انطباع غير شامل عن هذه الزيارة والتغطية على الأكاذيب التي نسجت عن هذه المواقع .. وعن أعداد المنشآت الموجودة فيها وإبقاء الوضع معلّقا بدون نتائج حاسمة وهذا ما يتضح من تقرير دلفير نفسه الذي يكشف الأهداف المغرضة للجنة الخاصة.

(٥) ومن أبرز الاتهامات التي أوردها دلفير أن التقرير يعتبر العراق قد أنكر على اللجنة الخاصة والوكالة الدولية (حقهما) في التصوير الجوي بواسطة الهيلوكوبترات. إن موقف العراق في هذا الصدد

يستند إلى منطق قانوني وعملي أقرته اللجنة الخاصة والوكالة الدولية طيلة عملهما في العراق منذ عام ١٩٩١ فقد تم خلال كل هذه الفترة تجنب طيران هيلوكوبترات اللجنة الخاصة فوق المناطق المأهولة بالسكان لما يشكله مثل هذا الطيران من إزعاج للسكان فضلا عن تعذر تأمين الحماية لهذه الطائرات فوق هذه المناطق. كما أن قواعد وأساليب تفتيش المواقع الحساسة المتفق عليها بين العراق واللجنة الخاصة تضمنت بالتطبيق الواقعي أن يقتصر طيران الهيلوكوبترات فوق المواقع الحساسة على تأمين المواقع المذكورة من خلال المشاهدة فقط ولم يسمح بالتصوير العام للموقع الحساس حيث اقتصر التصوير على مجرد توثيق حالات يشك في أنها تخالف تأمين الموقع، وبالتالي لا يمكن تبرير التصوير العام الذي تطالب به اللجنة الخاصة من الهيلوكوبترات في المواقع الرئاسية التي تتمتع بصفة أعلى من الحساسية من زاوية الاعتبارات الأمنية والسيادية. ويضاف إلى ذلك أن اللجنة الخاصة تملك تصاوير جوية تفصيلية للمواقع الرئاسية من طائرة ال (U2) والتي كانت متداولة أثناء الزيارة من قبل المجموعة الخاصة مما ينفي الحاجة إلى التصوير العام من الهيلوكوبترات .. للأغراض المعلنة !!

لقد شرحنا لكم هذه الاعتبارات في الاتصالات الهاتفية التي أجريتها معكم ومن خلال السيد دانا بالا، وممثلكم السيد براكاش شاه .. ولكن اللجنة الخاصة تصر على موقفها.

(٦) كما نود أن نشير إلى جملة من الشواغل الجدية التي تتطلب من سيادتكم التدخل لمنعها ومحاسبة القائمين بها فقد قام عدد من خبراء اللجنة الخاصة برسم مخططات تفصيلية لمبان عديدة من الداخل ولأبواب وشبابيك لبعض الأبنية مما لا يمكن اعتباره جزءاً من عمل اللجنة الخاصة ويشير لدينا أعظم الشكوك من الناحية الأمنية. كما أن استخدام ال (GPS) في المواقع الرئاسية لتحديد الدقيق للأبنية لا يمكن أن يفسر بكونه ضمن متطلبات تدقيق وجود معدات وأنشطة محظورة، وإنما للحصول على معلومات استخبارية لصالح جهات معادية تهدد أمن العراق وبالتالي فإن مثل هذا العمل لا يمت بصلة لعمل اللجنة الخاصة الأمر الذي يثير نفس الشكوك. ويضاف إلى ذلك أن بعض خبراء اللجنة الخاصة وجَّهوا أسئلة ذات طابع استخباري مثل الاستفسار عن هوية الأشخاص والمسؤولين الذين يستخدمون بعض المرافق ووسائل الاتصالات وغيرها مما يشير قلقاً أمنياً جدياً لدينا.

(٧) لقد أكد العراق من خلال التطبيق احترامه لتعهداته بموجب مذكرة التفاهم غير أن من الواضح أن اللجنة الخاصة لم تحترم من جانبها هذه التعهدات. إن مذكرة التفاهم تعنى بتطبيق نظام وتدابير خاصة على المواقع الرئاسية بهدف الكشف عن حقيقة المزاعم التي أطلقت بشأنها جملة وتفصيلاً وإعلان هذه الحقائق كما هي. ومن هذا المنطلق الذي لا يقبل الشك فإن جميع التفسيرات والصياغات الانتقائية التي وردت في تقرير نائب الرئيس التنفيذي والتي قصد بها حرف مجمل العملية عن مسارها المتفق عليه لا يمكن القبول بها بأي حال من الأحوال.

إننا إذ نضع هذه النقاط الأساسية أمامكم نأمل منكم بصفتمكم الطرف الذي وقّع مذكرة التفاهم مع العراق أن تتخذوا الموقف المناسب لضمان احترام شواغل العراق المشروعة وضمان احترام التعهدات الواردة في المذكرة من جميع الأطراف.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء

- - - - -